**المشاكل والتحديات التي يواجهها الشعب اللبناني!!**

**مشاكل وتحديات متعددة يصعب الإحاطة بها من خلال بحث مقتضب كهذا،كونها متجذرة في وجدان كل الأطراف المكونين للشعب اللبناني،إن على المستوى السياسي،أم على مستوى الحياة اليومية!للأسف نتوارثها أبّاً عن جد منذ نشأت لبنان الكبير ومئويته الأولى على الأبواب.دعونا نضع اليد على لب المشكلة،وهي ان غالبية اللبنانيين في عمق تفكيرهم الاجتماعي السياسي،يعتبرون انه لا يمكنهم الوصول الى حقوقه إلاَّ من خلال الزعيم التابعين له أو من خلال مرجعيتهم الدينية.لذا نفتقر الى رؤية واضحة يمكن البناء عليها من أجل إصلاح وضبط المرافق العامة التي يتعاطى معها الناس لتأمين خدماتهم – التي هي حق للمواطن وواجب على الموظف العام تأديتها لصاحبها – بدءاً من أصغر موظف وصولاً الى اعلى الهرم،وهنا اطرح سؤالي:هل يمكن للمواطن ان ينال موافقة التنظيم المدني على ترخيص للبناء دون تدخل سياسي،او اللجوء الى وسيلة تحت الطاولة!! لبنان يفتقر للكثير من مقومات الدولة الحديثة،وفي معرض هذا الكلام نسأل لماذا لم يُنفذ قانون "وسيط الجمهورية" الذي مضى على صدوره حوالى عقدين من الزمن!!لأن هذه السلطة الرقابية لو وجدت لكانت رقابتها تسري على كافة مكونات السلطة التنفيذية من الوزير حتى ادنى موظف.الإصلاح!!كيف نتمناه؟ بنظرنا يجب وضع خطة طريق،يبدأ تنفيذها من الداخل بأتجاه الخارج وذلك وفق مراحل محددة!!بداية نقول ربما هناك مقولة يتداولها البعض وهي أنه يجب ان يبدأ من فوق الى تحت،فلأصحاب هذه النظرية نقول وبكل تقدير علينا انتظار المئوية الثانية لكي تتحقق،وعليه يجب أن يبدأ الاصلاح من المواطن بحد ذاته،عملاً بالآية الكريمة [لا يغير الله ما بقوم إلاَّ ما يغيروا بأنفسهم].على هذا الأساس نتمنى ان يحصل التغيير من القاعدة من خلال مكونات المجتمع المدني،غير الموجه او المُسيس،ومن خلال صحافة حرة تضع النقاط على الحروف،ولا تُجامل،ومحطات تلفزة تتصدى لجماعتها قبل التصدي للغير! اللبناني عليه التغيير في تعاطيه مع المرافق العامة،لحماية نفسه من التسلط،ومن إجباره على اللجوء الى هذا الزعيم أو ذاك،هذا أمر لم يعد مستحيلاً بعد ثورة 17 تشرين،ومتابعة الصراع مع الطبقة السياسية بكافة مكوناتها،لكي يستقيم تعاطي الإدارة مع مشاكل المواطن،وعلى هذا الأخير أن لايتردد بالتصدي لكل موظف أو مسؤول يحجب عنه حق مُكرَّس له قانوناً،وليسمح لنا هذا المواطن الضنين على مستقبل اولاده في هذا البلد أن لا يلجأ للزعيم السياسي للحصول على ما هو مخالف للقانون.بعد ذلك وعندما يطمئن المواطن على حقوقه الداخلية،يمكن ومن خلال قانون إنتخابي تكون الأولوية فيه تحقيق المصلحة العليا للشعب اللبناني،وليس لتحقيق مصالح المكونات السياسية القائمة حاليا. رب قائل هذا الأمر من سابع المستحيلات،لأن إقرار قانون الانتخاب لا بُدَّ ان توافق عليه الكتل الفاعلة في المجلس النيابي،لذا تقع المسؤولية على المجتمع المدني لكي يدفع بإتجاه قانون إنتخابي،يُقلِّل من سيطرة القوى السياسية الفاعلة،ورحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى،وللعقول المتنورة والهادفة الى خلاص هذا الوطن بكل فئاته،نقول لها عليك المثابرة والظروف اليوم مؤاتية لهذا التغيير بعد 17 تشرين والتفجير المشؤوم في 4 آب.لأنه من دون محاسبة ورأي عام فاعل – الذي يقوم بما هو مطلوب منه وإن بالحد الأدنى – لا يمكن التصور أنه بمقدورنا خنق الأهمال والبروقراطية،التي تتحمل قسم منها القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.وخير مثال نسوقه على ذلك،حادثة التفجير الغامض لغاية حينه – بأنتظار أن يجلي التحقيق الحقيقة "إهمال" أو "مفتعل" – هذه الكارثة تفرض على قاضي التحقيق العدلي الغوص في كل المسؤوليات لبلورة مكامن الاهمال،الذي أدىّ الى أكبر جريمة بحق الشعب اللبناني،إن في الأرواح او في الممتلكات!هنا بعد ان نتوصل الى هذا الإصلاح الداخلي، ومن دونه لا يمكن التفكير في الأمور التي تتصل بالخارج،بدءاً من ضبط الحدود البرية والبحرية والجوية،وهنا على كل لبناني أن يُدرك إن مشكلة التهريب تُعاني منها كبريات الدول بدءاً من اميركا وصولاً الى فرنسا،لكن التهريب يكون بالحد الأدنى،لا كما هي الحال في لبنان،حيث يستفيد المهربين من تواطؤ الموظفين في الجمارك،بشكل علني لأنهم يعتبرون أنفسهم من المحميين من قبل قوى الأمر الواقع! هنا اسمح لنفسي بإفشاء أمر خطير،إذ في الماضي أطلعت ومن خلال موقعي الأمني على إخبار سري يتعلق بمعلومات جدية عن إدخال عشرات الكونتنرات الواردة من الصين على أساس أنها - "براغي وعزق لاتشكل أكثر من ربع المحتويات للتغطية عند الكشف الصوري" - وهي بالحقيقة كمية من النقود المعدنية من فئة 500 و 250 ل.ل. ايام كان الدولار 1500 ل.ل. فكم من المليارات أدخلت عبر مرفأ بيروت وضُخت في الأسواق ولا من يسأل ولا من يحاسب!!! وما يسري على المرفأ يسري على المطار،وإن بوتيرة أخف!! خزينة الدولة تُستنزف من قبل المهربين،الذين لولا تواطؤ الموظفين والمسؤولين لما تجرؤا على هكذا عمل،لأن إنكشافه يُعرض المهرب الى جناية تزوير العملة الوطنية وغرامات كبيرة!! في نهاية هذا التصور،ننتقل الى مسألة الاتفاق على "الاستراتجية الدفاعية" نصيحتي ومن خبرتي الأمنية المتواضعة،لنترك هذه المسألة الى ظروف لاحقة قد تُساعد في إخراج هذا الاتفاق من عنق الزجاجة،ولنضعه كمرحلة أخيرة من الاصلاح المرجو،لأنه ما نفع التجاذب حول هذا العنوان الكبير المتصل بالتوازنات الأقليمية والدولية – لنعترف انه قرار خارجي أكثر منه داخلي – ونسعى الى تحقيقه بعد أن تكون ثقة المواطن بالدولة قد عادت له،وهنا تستحضرني مقولة الفيلسوف الصيني "كونفشيوس – 450 سنة قبل المسيح" عندما أجاب طلابه على السؤال التالي:"يا معلم لكي يستمر الحاكم في السلطة والدولة القوية،ما هو خياره الأوحد من ثلاثة أمور "تأمين الطعام – تأمين الأمن – الحفاظ على الثقة" لم يتردد هذا الحكيم المتنور بالقول: يمكنه الأستغناء عن الخيارين الأولين،لكنه لا يمكنه التفريط والتخلي عن ثقة الناس،لأنه من دون ثقة لا سلطة ولا حكم ولا أستمرارية.! على هذا الأساس يجب أن نوحد جهودنا لمكافحة الزبائنية السياسية والتبعية ودك سراديب الإهمال،لكي نبني الوطن الذي يستحقه الأبناء والأحفاد ونمهد من خلاله الى مئوية جديدة خالية من الموت والدمار وقهر الناس!!والرحمة للشهداء والشفاء للجرحى،والتعويض عن الأضرار!!**

**البروفسور أمين عاطف صليبا**

**رئيس هيئة الأركان الأسبق في قوى الأمن الداخلي.**

**أستاذ القانون الدستوري والاداري في عدة جامعات لبنانية وعربية وأجنبية.**